جدلية الأمن الغذائي والإستقرار السياسي والإجتماعي في الجزائر

The dialectic of food security and political and social stability in Algeria

بولودان عبد الرزاق *

أستاذ مساعد أ، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، bouloudene.abderrezzaq@univ-alger3.dz

فول مراد

أستاذ التعليم العالي، جامعة الجزائر 03، الجزائر، foulmourad@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 28/ 09 / 2020 * تاريخ القبول: 12/31 /2020 * تاريخ النشر: 15/ 05 / 2021

ملخص:

يتطرق هذا المقال إلى الأمن الغذائي الجزائري في ما يخص تمويل عملية التغذية من عائدات المحروقات ، هذه الأخيرة التي تعتبر المصدر الأساسي للأموال الموجهة لإستيراد السلع الإستراتيجية الغذائية ، مما يعرض الأمن الغذائي في الجزائر للإنكشـــافية كلما عرفت الأســـعار الدولية للمحروقات تدهورا ، مما يحتم إيجاد بدائل عاجلة لحل مشكل الإنكشافية هذا . وقد عرفت الجزائر عدة تقلبات وأزمات تغذوية مثل تلك التي حدثت نهاية الثمانينات وعجلت بدخول البلد في موجة عنف، أو تلك الأزمة التي تعرف بأزمة الزيت والســـكرفي 2011، أو الأزمات المتتالية التي تعرفها السلع الإستراتيجية واسعة الإستهلاك كالحليب والقمح وغيرها. ومهما تعددت التفسيرات والسياسات المتبعة فإن إرساء إستراتيجية جزائرية تغذوية محكمة أصبح أكثر من ضرورة.

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي، الإستقرار الإجتماعي، المرض الهولندي، أزمة التغذية، السيادة الغذائية.

Abstract:

This article deals with the Algerian food security in terms of its attachment in terms of financing the feeding process from the revenues of hydrocarbons, the latter which is the basic source of funds destined for the import of strategic food commodities, which exposes food security in Algeria to vulnerability whenever international fuel prices are known to deteriorate, which necessitates finding urgent alternatives for a solution. This vulnerability problem, Algeria has known several fluctuations and nutritional crises, such as the one that occurred at the end of the eighties and precipitated the country's entry into a wave of violence, or that crisis known as the oil and sugar crisis or the successive crises defined by strategic commodities such as milk. No matter how many interpretations and policies are followed, the establishment of a nutritional strategy in place has become more than necessary.

Keywords: *Food security , food sovereignty , dutch disease ,nutrition crisis , social stability.*

* **المؤلف المرسل**

مقدمة:

مند بداية سياسات الدولة الجزائرية للتحرر من التبعية بعد الإستقلال نجد أن موضوع الأمن الغذائي والتحرر من التبعية للخارج في مجال الغذاء قد حصلا على حيز كبير من خطابات الدولة وسياساتها، إلا أن الأرقام في الواقع لاتعكس تلك السياسات والخطابات ولا تنبئ عن وجود أي إنعكاس لها في الميدان، ماعدا التحسن الطفيف الذي يحدث موسميا في بعض الخضر والفواكه المحلية خلافا للسلع الإستراتيجية التي تعتبر معيارا مهما لقياس مدى تحرر الدولة داتيا في غذائها، إذ أن نسبة الإعتماد على المحروقات في تمويل التغذية لازالت عالية جدا وهي المصدر الغالب في دعم المواد الغذائية الإستراتيجية و إستيرادها، ويكمن خطر هذه العلاقة في الأزمات المرتبطة بتقلبات سعر المحروقات العالمي وتذبذبه، وهناك عدة أمثلة عن خطر إنكشافية الأمن الغذائي الجزائري وتبعيته مثل الأزمة التي حدثت في نهاية الثمانينات، والخطر الأكبر هو تسييس المطالب التغذوية لتتحول إلى مطالب أخرى أكبر، ما يحتم على الدولة أخد قضية التأمين الغذائي محمل الجد بخطوات علمية مدروسة وهنا يمكن أن نطرح السؤال التالي :

-إلى أي مدى يرتبط الإستقرار السياسي والإجتماعي بالأمن الغذائي في الجزائر ؟

وللإجابة على الإشكالية نطرح الفرضية الرئيسة التالية :

- كلما زاد إعتماد الجزائر على عائدات المحروقات في تمويل إستيراد الغذاء إزدادت انكشافية الأمن الغذائي وتعرضه للصدمات.

ونرفق الفرضية الرئيسية بالفرضيتين الفرعيتين التاليتين:

- كلما تراجعت معدلات التغذية في الجزائر فإننا نشهد تأثر الأمون الأخرى السياسي والإجتماعي.
- كلما كنا أمام صدمة بترولية عالمية للمحروقات فإن سياسات توطين الغذاء تتعطل حيث ترتفع تكلفة الغذاء المستورد وتنقص الموارد المالية الموجهة لدعم البرامج الفلاحية .

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى خلق إضافة أكاديمية في موضوع الأمن الغذائي بتوجيه النظر إلى مكامن الخطر في إستمرار الإعتماد على عائدات المحروقات في الجزائر في تمويل عملية استيراد الغذاء في ظل صفة الإظطراب التي تطبع الأسواق الدولية وخطر بقاء الوضع ذون تحقيق أمن غذائي مستدام ، مع تبيان العلاقة الوطيدة لعناصر الأمن الغذائي بالإستقرار الإجتماعي والسياسي في الجزائر.

المنهجية المتبعة:

إعتمدنا في دراستنا بداية على المنهج التحليلي لتتبع ظاهرة الأزمات الغذائية بالتوازي مع تقلبات سعر النفط وفحص العلاقة بين الأزمات السعرية العالمية للمحروقات وواقع التغذية في الجزائر.

كما إستعملنا الإحصاءات المتخصصة ومنهج دراسة حالة لمنح الحالة الجزائرية المدروسة صبغة أكثر موضوعية بالأرقام والإحصائيات ، وتتكون محاور الدراسة كالتالي:

1- مفهوم الأمن الغذائي .
2- التبعية الغذائية الجزائرية والتسلسل والتشابه المزمن للواردات .
3- تشخيص إنكشافية الأمن الغذائي لإرتباطه بسوق المحروقات العالمية.

1- مفهوم الأمن الغذائي .

1.1.تعريف الأمن الغذائي، مستوياته وأبعاده:

أ-تعريف الأمن الغذائي: إن الأمن الغذائي هو مفهوم متطور و تزيد أهميته عبر الزمن ، ونأخد هنا بإختصار التعاريف الرسمية للأمن الغذائي حيث تعرفه منظمة الزراعة والتغذية في تقريرها لسنة 2011 بأنه : " يتواجد

الأمن الغذائي عندما يتمكن جميع البشر ، في جميع الأوقات ، من الإستطاعة ماديا وإقتصاديا للحصول على طعام كاف وصحي ومغذ لهم ولإحتياجاتهم من الطاقة وتفضيلاتهم الغذائية ليكونوا في نمط حياة صحي ونشط" (fao, 2011, p. 02).

حيث يوجد حوالي مائتي (200) تعريف و حوالي 400 مؤشر للأمن الغذائي و يعود سبب ذلك إلى طبيعة المفهوم التي تجمع بين مجالات عدة ، فهو لا يقتصر على مجال العلوم الطبيعية بل يتعدى ذلك إلى مجال البحث في التنمية الاقتصادية و البيئة و الزراعة و الصحة. (لجنة الأمن الإنساني، 2003، صفحة 279) كما أنه يشتمل أيضا على العديد من القطاعات سواء ما تعلق بقطاع الإنتاج أو التوزيع أو الاستهلاك، الخارجي، وهو بذلك يتأثر بمختلف الأوضاع الدولية و التهديدات التي تمس العالم و منها التهديدات البيئية.

ب-مستويات الأمن الغذائي من خلال تعريفه:

يمكن التمييز بين مستويين للأمن الغذائي: مطلق ونسبي. فالأمن الغذائي المطلق يعني إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، وهذا المستوى مرادف للإكتفاء الذاتي الكامل ويعرف أيضا بالأمن الغذائي الذاتي. ومن الواضح أن مثل هذا التحديد المطلق الواسع للأمن الغذائي توجه له انتقادات كثيرة إضافة إلى أنه غير واقعي، كما أنه يفوت على الدولة أو القطر المعني إمكانية الإستفادة من التجارة الدولية القائمة على التخصص وتقسيم العمل واستغلال المزايا النسبية.

أما الأمن الغذائي النسبي فيعني قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كليا أو جزئيا. ويعرّف أيضا بأنه قدرة قطر ما أو مجموعة أقطار على توفير احتياجات مجتمعهم أو مجتمعاتهم من السلع الغذائية الأساسية كليا أو جزئيا وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام (Edward A, 2002, p. 129)

ج-أبعاد وركائز الأمن الغذائي:

وبناء على التعاريف السابقة ينطوي الأمن الغذائي على أربعة أبعاد وهي: (جودة عبد الخالق، 2016، صفحة 129)

- أبعاد الأمن الغذائي: تتداخل أبعاد وركائز الأمن الغذائي كثيرا وسنتطرق هنا للأبعاد بشكل مختصر:

الوفرة: تعني وجود كميات من الغذاء من الإنتاج المحلي أو الواردات.

القدرة: تعني ان تكون أسعار الغذاء ملائمة لمدخول الأفراد.

إمكانية الوصول: أي أن يكون الغذاء في متناول الأفراد حيث يسهل الحصول عليه.

السلامة: تعني ملاءمة الغذاء من الناحية الصحية والتغذوية , بحيث يتحقق النفع المطلوب من دون إضرار بالصحة بأي شكل.

1. 2.مفهوم الدولة الريعية والمرض الهولندي

أ-تعريف المرض الهولندي:

هو في أدبيات الفقهاء تلك الحالة من التراخي والكسل التي تصيب الْإقتصاد كما حدث لهولندا في النصف الأول من القرن العشرين عندما تم إكتشاف النفط في بحر الشمال وتزامن ذلك مع إنتشار نمط المجتمع الإستهلاكي ومظاهر البدخ وتراجع ثقافة الإنتاج والعمل وتوجيه الإستثمارات والعائدات النفطية إلى قطاع الخدمات وإهمال القطاع الإنتاجي ومن تم زيادة نسبة مساهمة الصناعة الإستخراجية وتراجع نسبة مساهمة الصناعة التحويلية وركودها . (Ueno, 2010, p. 89)

ويعود الفظل في تقديم نموذج تفسيري للمرض الهولندي إلى كل من (Neary, 2012, p. 828)حيث إفترضا وجود إقتصاد مفتوح صغير مكون من ثلاث قطاعات رئيسية وهي :

1 – قطاع منتعش وهو القطاع الإستخراجي وصادراته هي المسيطرة على التجارة الخارجية.

2 – قطاع متخلف وهو قطاع الفلاحة ، وهو القطاع المتأخر في النمو هو وقطاع الصناعة المحلية الموجودة.

3 – قطاع الخدمات أو السلع غير القابلة للتجارة (بناء ، صحة ، نقل) كلا القطاعين الأخيرين يرى ماكينري (Mokinley, 2005, p. 03)أن تطور قطاع إستخراج المواد الأولية والمحروقات وزيادة إنتاجه يؤدي إلى إنتقال عناصر الإنتاج (العمل) من بقية القطاعات إلى القطاع المنتعش كما أن عائدات الدولة ترتفع نتيجة نشاط هذا القطاع مما يرفع من دخل القطاع العائلي وبالتالي زيادة الإنفاق الحكومي الإستهلاكي والعائلي وهذا يؤدي إلى نشوء ظاهرة الإتكال وتزايد الطلب على الخدمات دون التوجه لإنتاج وتنشيط قطاع السلع القابلة للتصدير المنتوجة محليا.

وأظهرت دراسات عديدة لخبراء الإقتصاد السياسي أن عائدات الريع تساعد على تعزيز نزعة الإستيراد في البلاد ولا تساهم كثيرا في توسيع القاعدة الإنتاجية.(Olsson, p. 13)

إزدهار القطاعات الإستخراجية النفطية والتعدينية على طول جنوب الصحراء، وسيطرتها على الإقتصاد، ساهما في تراجع القطاع الزراعي في دول إفريقيا الإستوائية، فالتنمية الريعية التي تبنتها النخب الحاكمة منذ الإستقلال، والقائمة على موجة تصنيعية واسعة المدى، لم تعمل سوى على إلغاء دور المزارعين في السلسلة الانتاجية الداخلية لصالح فئات حضرية مستهلكة تعمل في القطاع الثالثي أو في القطاع الصناعي التابع للواردات الخارجية، كما أنّ الطفرة النفطية لم تقد لإحياء قطاع القهوة والكاكاو في أنجولا، أو غينيا الاستوائية ، أو ساوتومي بل قلّصت من تكاليف الإستيراد على حساب النمو الإقتصادي .(Oliviera, 2007, p. 74/75) ونقدم الشكل التالي كتوضيح أكثر لما يسمى المرض الهولندي وكيف ينشأ.

الشكل (01) مخطط توضيحي للمرض الهولندي (تيري لاين، 2005، صفحة 211)

قطاع إستخراجي
منتعش
كالبترول و المعادن

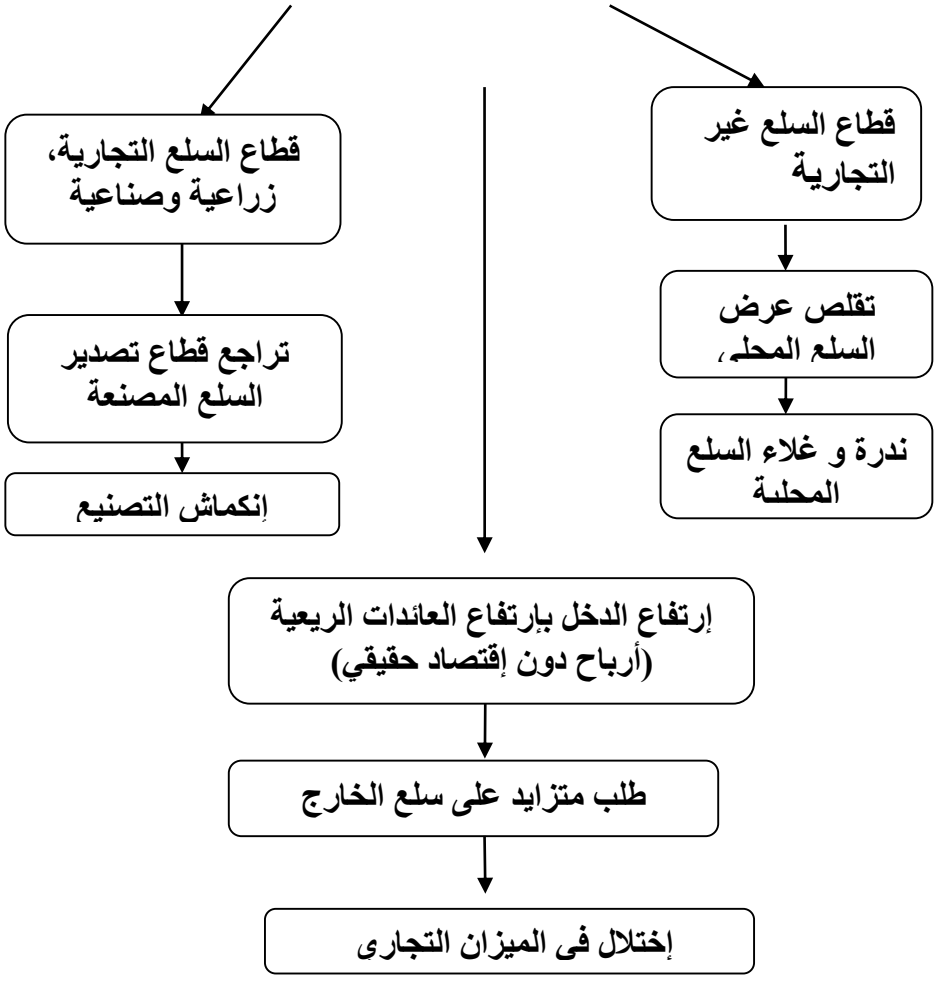

المصدر: من إعداد الطالب بالإستعانة بكتاب تيري لاين كار.

ب-تعريف الدولة الريعية: إهتم "حازم ببلاوي "بمفهوم الدولة الريعية حيث ذهب إلى أن الغرض من محاولة تعريف الدولة الريعية ليس الوصول إلى فكرة مجردة لمثل هذه الدولة لكن للمساعدة في توضح أثر التصورات التي تحدث على العناصر الإقتصادية داخلها.(- Beblawi & Luciani, 1987, p. 51)

من خلال الدراسات التي تناولت مفهوم الدولة الريعية نستخلص خصائصها، إذ أن الدخل الريعي هو الدخل السائد وإن كان ذلك لا يعني أنه النوع الوحيد من الدخل وعلى إعتبار أنه لا يوجد إقتصاد ريعي صافي ففي كل الإقتصادات توجد هناك عناصر ريعية، لكنه في حالة الدولة الريعية يكون طاغيا كما أن منشأه يكون خارجيا ، حيث أن وجود الإيجار الداخلي ليس كافيا لتوصيف الدولة بإسم الريعية.

2 .التبعية الغذائية الجزائرية والتسلسل والتشابه المزمن للواردات

1.2.إحصائيات توضيحية لإستيراد الغذاء في الجزائر:

هناك عدة مؤشرات يستدل بها الباحثون للحكم على نسب الأمن الغذائي وتبعية الدولة غذائيا منها حجم الإنتاج الداخلي ودرجة الإكتفاء الداتي الغذائي، وحجم الإستهلاك الفردي السنوي مقارنة بالناتج المحلي ونسبة

الإستيراد وعدة عوامل أخرى ، كإستمرار تدفق الغذاء ودرجة الحصول عليه وحجم الإنفاق الغذائي الفردي مقارنة بالدخل الفردي السنوي وهنا نوضح نسبة الواردات الغذائية الجزائرية:

الجدول (01) يوضح نسبة الواردات الغذائية الجزائرية 2018. (المديرية العامة للجمارك، 2018، صفحة 05)

المادة	سبعة أشهر من 2017		سبعة أشهر من 2018		التطور
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	النسبة %
مواد غذائية	5185	19,06	5236	19,46	%0,98

القيمة: بالمليون دينار.

المصدر: تقرير إحصائيات التجارة الخارجية الجزائرية، المديرية العامة للجمارك، المركز الوطني للإشارة ونضام المعلومات للجمارك لفترة ثمان أشهر الأولى من 2018، ص05.

نلاحظ من الجدول أن مجموع السلع الغذائية تحتل مرتبة هامة في قيمة الواردات الجزائرية وإن كانت مقارنة بنسب سلع أخرى قليلة إلا أن نسبة 19,46% تعتبر كبيرة بالنظر إلى الدول التي تشهد أمنا غذائيا حيث وتمثل ما قيمته 5,23 مليار دولار أمريكي وارتفعت عن المرة التي سبقتها السنة الفائتة ب0,98% أي ما يقارب سنة مايبين أنها في إرتفاع مطرد . والأمن الغذائي الجزائري بالنظر إلى هذه الأرقام لا يزال رهينة الاستيراد.

2.2.بنية الواردات الغذائية الجزائرية:

تعتبر بنية الواردات محدد آخر لمدى شدة الإرتباط بالخارج وخطرها ، فالسلع والحاجات الغذائية الإستراتيجية كلما كانت هي السائدة في بنية الواردات كان خطر التبعية أكثر لأن نقصها يهدد بنشوء أزمات غذائية ظرفية ومزمنة حسب حالة الأسواق الدولية للغذاء وفي بنية هذه المواد نلاحظ الجدول التالي:

جدول (02): بنية الواردات الغذائية الجزائرية لسنتي 2018/2017 (تقرير المديرية العامة للجمارك، 2018)

المواد الأساسية	7 اشهر من 2017		7 اشهر من 2018		التطور
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة	النسبة %
الحبوب، القمح، الفرينة	1693,33	32,66	1885,01	36,00	11,32
الحليب ومواد الحليب	879,58	16,96	888,64	16,97	1,03
السكر ومشتقاته	698,85	13,48	522,10	7,97	_25,29
القهوة والشاي	252,99	4,88	213,07	4,07	_15,78
الخضر الجافة وآخرون	118,13	3,82	170,23	3,25	_14,08
اللحم	152,36	2,95	124,37	2,38	_18,37
المجموع الفرعي	3875,24	74,74	3803,42	72,64	_1,85
المجموعة كاملة	51,85	%100	5236	%100	0,98

المصدر: تقرير المديرية العامة للجمارك، المركز الوطني للاشارة ونظام المعلومات للجمارك 2018،ص9.

في هذا الجدول نلاحظ حجم الإنكشافية التي تعانيها الجزائر في مجال الأمن الغذائي والمنتجات الأساسية، فالقمح بكل أنواعه مثلا يشكل النسبة الأكبر من المواد المستوردة وهو يعتبر السلعة والمادة الأساسية التي غيابها يعني نقص الخبز الموجه للمواطنين ، بالتالي إمكانية حدوث إحتجاجات على الغذاء مثل التي حدثت في فترة الثمانينات وأزمة الزيت والسكر، فغياب أو نقص السلعة الغذائية في السوق يؤدي إلى إرتفاع ثمنها على قلتها وهذا ما يخلق أزمات ظرفية ، خصوصا لو تزامنت مع أزمة نفطية. هذه الظاهرة (ظاهرة تراجع معدلات الأمن الغذائي) ليست ظاهرة عرضية بل ظاهرة مزمنة لعدة عقود.
ونوضح في الجدول التالي إستمرار إستيراد الغذاء في منحنى تصاعدي ملاحظ.

جدول (03)يوضح المنحنى التصاعدي لإستيراد الغذاء في الجزائر في الفترة (2005/ 2015) (centre national des transmissions et doianes (CNT.SID)، 2015)

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
قيمة الغذاء المستورد	3587	3800	4954	7813	5863	6058	9850	9022	9580	11005	7051

Source : statistique commerce extérieure d'Algérie centre national des transmissions et doianes (CNT.SID) L'annè 2015,p21.

الوحدة: مليون دينار.

-حيث نلاحظ الإرتفاع المزمن والمستمر في إستيراد الغذاء أي أن هذا دليل على عدم وجود أي تقدم في خلق إقتصاد زراعي لتلبية العجز وسد الفجوة الغذائية الجزائرية ، وحتى لو لاحظنا تلك القيمة القليلة جدا من صادرات الغذاء فلا تخرج عن تصدير التمور وبعض الفواكه الموسمية بنسبة ضئيلة جدا، رغم حاجة السوق المحلي إليها، فالإستيراد لا يزال مرتفعا وتمثل الواردات الغذائية حصة الأسد منه، ولو كانت الرشادة السياسية والإقتصادية تتم بتحويل الأموال المخصصة للإسيتراد إلى إستثمارات داخلية زراعية لتوطين الزراعة الدائمة وخلق طبقة دائمة فلاحية منتجة بشكل عصري لتم حل مسألة العجز الغذائي.

فالشيء الذي يجعلنا نطرح هذا السيناريو التشاؤمي هو البناء على المعطيات المستمرة رغم كل الأرقام الرسمية التي تنشرها وزارة الفلاحة والصيد ووزارة الصناعة حول الإنتاج التحويلي الغذائي إلا أنه على مشارف 2019 ورغم الإجراءات الردعية لتبدير وتحويل العملة لإستيراد الكماليات والأوامر والقوانين التي أصدرت لتخفيض فاتورة الإستيراد لتدارك وتخفيف الأزمة الإقتصادية نجد أن التغيير لم يكن كبيرا .

3- تشخيص إنكشافية الأمن الغذائي لإرتباطه بسوق المحروقات:

1.3. تحليل الواقع التغذوي للجزائر ورهان التغذية:

من خلال إستقرائنا للحالة نقدم الملاحظات التالية:

1- تعد الجزائر من البلدان التي تعاني من التبعية الغذائية للخارج ومن المحتمل أن ترتفع أسعار المنتجات الغذائية في ظل النظام التجاري العالمي الجديد مما قد يزيد من فاتورة الغذاء الجزائري علما أن من إجمالي واردات الجزائرعبارة عن مواد غذائية أي ماقيمته 23مليار دولار قابلة للإرتفاع ب25%.

2- سيترتب من جراء تخلي الجزائر على الدعم الداخلي للسلع الزراعية _وهذا على حسب ما تمليه إتفاقية السلع الزراعية_ إرتفاع أسعار هذه المنتجات في سوقها الذاخلية مما يؤذي إلى نقص متزايد للإنتاج المحلي وكذا ضعف القدرة الشرائية للمستهلكين المحليين.

3- أن الميزة الخاصة لقطاع الزراعة المتمثلة في إرتكازه على إستيراد منتج واحد و المتمثل في الكمية الإجمالية المتداولة من هذه السلع ذات الإستهلاك الواسع، إذ أن الجزائر تستهلك حوالي 50% من الحبوب ، وبالتالي سيؤثر على إتفاقيتها في هذا الميدان على العكس لو كانت واردات متنوعة.

4- إن نقص البنية الأساسية سيعرقل سرعة نقل المنتجات القابلة للتلف نحو الأسواق مما يزيد من تكاليف التسويق و يعيق الإستثمارات. (سعداوي، 2008، صفحة 90)

5- عدم إستفادة الجزائر من المزايا التي يتيحها الإنفتاح التجاري أمام السلع و الخدمات من خلال إنظمامها إلى الإتفاقيات الدولية ، وهذا نظرا لضعف الصادرات خارج المحروقات و التي لاتزيد غالبا عن معدل 1,8 بالمئة من إجمالي صادرات السلع، وهذا طبعا في حالة بقاء النمط الإقتصادي التنموي على ماهو عليه و دون مسايرته للتغيرات العالمية الحالية .

6- ضعف القطاع الفلاحي في تأمين السلع الأساسية الغذائية التي تمثل نسبة هامة ضمن الواردات الجزائرية تصل إلى ثلث الواردات كما أن تحرير التجارة الخارجية بموجب الإتفاقيات المنظمة يستلزم رفع الدول المتقدمة الدعم عن منتجاتها الفلاحية الشيء الذي يؤذي إلى إرتفاع أسعارها في الأسواق العالمية (هنا يكمن خطر التبعية) و ستتحمل الجزائر خسائر كبيرة لاتقل عن 300 إلى 400 مليون دولار من أجل (05) مليار دولار المقدرة كخسائر بالنسبة للبلدان العربية .

7- قد يترتب على إنظمام الجزائر المرتقب لمنظمة التجارة العالمية أن تصبح السوق الجزائرية محل إهتمام العديد من المزارعين الأجانب ، وهذا بسبب عدم قدرة المنتجين المحليين على تغطية الطلب المحلي نظرا للمشاكل الفلاحية كمشكل العقار، نقص التمويل والقرض الفلاحي مما يسهل غزو المنتوج الأجنبي للمنتوج المحلي في إطار منافسة غير متكافئة .

8- ضعف التقنيات الحديثة و التكنولوجيا المتطورة فيما يتعلق بالإجراءات الصحية اللازمة للمنتجات الفلاحية مما يقيد التجارة الفلاحية الجزائرية جراء ضعف وقلة الموارد المالية اللازمة للأبحاث المتعلقة بذلك. (صالحي، 2001، صفحة 152)

من هنا نستشف أن الإنخراط الدولي بالنسبة لدولة ضعيفة لم يتم بعد بناء قاعدتها الفلاحية أنها لن تكون في منأى عن تعمق آثار التبعية الغذائية و أنها سوف تخسر عدة أغلفة مالية لتعويض ودعم المنتجات الأساسية لضمان الإستقرار و الأمن الإجتماعي وتجنب وقوع الفوضى، وهذا من جهة سيكون له أثر على القطاعات الأخرى التي سوف تتأخر التنمية بها.

9- يترتب عن إنظمام الجزائر المرتقب إلى النظام التجاري المتعدد الأطراف أن تصبح سوق الجزائر محل إهتمام العديد من المزارعين الأجانب بسبب عدم قدرة المنتجين المحليين على تغطية الطلب المحلي في هذا المجال وهذا يؤذي بدوره إلى دخول منتجات أجنبية ذات جودة عالية، مما ينجم عنه منافسة غير عادلة و بالتالي تدمير النسيج الفلاحي الجزائري الذي يعاني من ضعف التمويل و الدعم و عدم إستعمال التقنيات الحديثة .

10 - إنخفاض الدعم المقدم للمنتجات الفلاحية يؤذي إلى حصول المزارعين على أسعار أقل، وهذا يترتب عليه إنخفاض في العروض من المنتجات الفلاحية و بالتالي و حسب قانون العرض و الطلب فإن الأسعار سترتفع، بالتالي هذا سيؤذي إلى إرتفاع الفاتورة الغذائية الجزائرية.

11- إن تحرير التجارة في المنتجات الفلاحية يؤذي إلى إنخفاض التعريفات الجمركية عليها وهذا يخفض من أسعارها المحلية وخصوصا في الدول الأروبية و يزيد الطلب عليها، وقد ترتفع أسعارها في الأسواق العالمية، و بالتالي فإن هذه الأسعار ستثقل الفاتورة الغذائية على الدول النامية المعتمدة على الإستيراد الصافي للغذاء و منها الجزائر .

12- كما أن التحديات التي ستواجه الجزائر و الإنتاج الفلاحي الجزائري بسبب الإرتباط الوثيق بين المعايير الصحية و التطور التكنولوجي الذي تفتقر إليه الجزائر بسبب قلة الموارد اللازمة للقيام بالأبحاث و التطوير وعليه فقد تتأثر الجزائر من إستخدام الدول المتقدمة للإجراءات الصحية كقيد على صادرات الجزائر من الإنتاج الفلاحي . (مزوري الطيب، 2014، صفحة 252)

13- إن القطاع النفطي لا يوظف سوى2% من اليد العاملة لذلك فان التحدي بالنسبة للجزائر على غرار باقي الدول المصدرة للنفط يتمثل في تعزيز صمودها أمام أي صدمة تراجع العائدات النفطية مع تنويع إقتصادها بالنظر إلى الإرتفاع المتزايد و السريع لعدد السكان النشطين، و يعد توفير مناخ أعمال أفضل و قاعدة إقتصادية متينة و تكوين نوعي من أهم الإجراءات الواجب اتخاذها من أجل تنويع الاقتصاد و تشجيع نمو الناتج الداخلي الخام غير النفطي و تقليص نسبة البطالة و رفع الصادرات خارج المحروقات . (بوحفص، 2015، صفحة 380)

2.3. - التحديات التي تواجه تجارة الغاز الجزائري وعلاقة ذلك بإظطراب السلم الإجتماعي:

يكمن خطر التبعية للمورد الواحد في تمويل عملية استيراد الغذاء في تقلبات وأزمات هذا المورد أي مايعرف بالأزمات السعرية العالمية والشكل التالي يوضح ذلك :

الشكل (02) تطور سعر برميل النفط بالدولار الامريكي خلال الفترة (1973–2016) (براهيمي بن حراث و بلبيوض، 2018، صفحة 11)

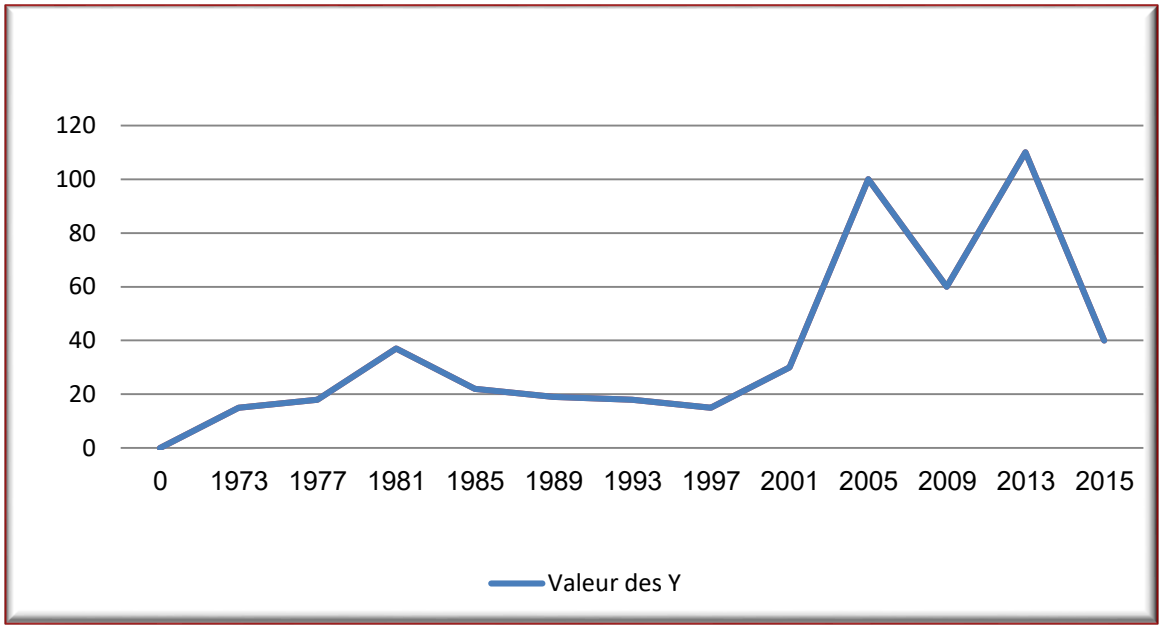

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على دراسة براهيمي بن حراث حياة وبيوض خديجة ، ص107.

نلاحظ أن الغذاء يعاني من التبعية الحادة لأسعار النفط والغاز في الجزائر وما لذلك من إرتباطات بالإستقرار الإجتماعي فأي هزة في المورد هذا على مستوى تجارته أو مخزونه أو سعره سيلمس بشكل سريع قوت الجزائريين التي تعتبر مستوردة بنسبة أكثر من 80% بالمئة من السلع الإستراتيجية كالقمح ومواد تسمين

وعلف الحيوانات المنتجة للحوم أو على أنواع أخرى كالحليب والفواكه . على الرغم من النتائج الإيجابية التي يشهدها قطاع تصدير الغاز الطبيعي الجزائري، حيث أن إنعكاسات الشراكة كان لها أثر إجابي على القطاع ، إلا أن هناك متغيرات عالمية قد تؤثر على كميات الغاز المصدر وأسعاره ندكرها فيما بعد.

3.3.- تباطؤ نمو الطلب العالمي على الغاز الطبيعي: من المتوقع أن يتباطأ معدل نمو إستهلاك الغاز الطبيعي في مزيج الطاقة العالمي خلال السنوات الخمس المقبلة، مع إستمرار معاناة الدول الأوروبية من ضعف الطلب على الغاز،وتباطؤ الإنتاج من المشاريع الإستخراجية في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، وفقا لتقرير وكالة الطاقة الدولية عن أسواق الغاز على المدى المتوسط.

هذا وأشار التقرير إلى أنه وعلى الرغم من إرتفاع حصة الغاز الطبيعي في مزيج الطاقة العالمي، حيث من المتوقع أن ينمو معدل الطلب العالمي على الغاز الطبيعي بنحو 2,4 في المائة سنويا حتى عام 2018 ،إلا أن هذا المعدل أقل من المعدل الذي كان متوقعا العام الماضي والذي كان2,7 في المائة. ويعود السبب الرئيسي وراء هذا التراجع في معدل النمو هو الطلب الأوروبي على الغاز، الذي كان من المتوقع أن يكون ضعيفا جدا. ويرى التقرير أنه على مدى العامين المقبلين سيتراجع الطلب على الغاز في أوروبا إلى 506 مليارات متر مكعب في عام 2014 ،من 513 مليار متر مكعب عام 2012 نتيجة العلاقة السعرية غير المواتية بين أسعار الغاز والفحم والكربون، وبحلول عام 2015 كان من المتوقع أن يصل الطلب الأوروبي على الغاز الطبيعي إلى 525 مليار متر مكعب،109 لكن وتيرة هذا النمو أبطأ بكثير مما كان متوقعا، حيث كان متوقعا أن يرتفع الطلب إلى 561 مليار متر مكعب بحلول عام 2017 .ويرجع السبب في ذلك إلى بطء النمو الاقتصادي والأزمات الاقتصادية التي تعرضت لها بعض الدول الأوروبية، والتوقعات الأكثر تحفظا في قطاع توليد الطاقة (وكالة الطاقة الدولية، جوان 2010).

4.3. - تحول كبير في ميزان القوى في أسواق الغاز العالمية:

أ- ظهور منافسين جدد:إن ظهور منتجين جدد للغاز الطبيعي على مدى العقدين المقبلين سيؤدي إلى تحول كبير في ميزان القوى في أسواق الغاز العالمية، وتغيير في الطريقة التي يتم بها تسعير الغاز الطبيعي، وفقا لتقرير توقعات الطاقة العاملية لعام 2035 لشركة (بريتش برتوليوم (بريتيش بتروليوم، 2014))في هذا الجانب أوضحت مصادر الشركة من خلال تقريرها السنوي أن بدأ مشاريع الغاز الطبيعي المسال الجديدة خاصة في إفريقيا، أسرتاليا والولايات المتحدة سيعزز زيادة المنافسة ، مما لا يسمح لأي طرف من الأطراف بالسيطرة والتحكم في الأسواق.

الإكتشافات الجديدة الكبيرة للغاز الطبيعي في سواحل شرق إفريقيا قد جعلتها من المناطق الواعدة لتصدير الغاز الطبيعي المسال ، وقد تصبح هذه المنطقة أيضا منافسا رئيسيا للدول المصدرة للغاز مم بينها الجزائر، لأن كل من الموزمبيق وتنزانيا تتطلعان إلى الإنضمام إلى مصاف دول العالم المصدرة للغاز الطبيعي المسال، حيث من المتوقع أن تسهم إحتياطات الغاز الطبيعي الضخمة التي إكتشفت عامي 2010 و2011 في حوض روفوما في دعم إقتصاديات صادرات الغاز الطبيعي المسال في المنطقة، كما أن منطقة شرق إفريقيا تتمتع بموقع جغرافي جيد يمكنها من الوصول إلى الأسواق الآسيوية والأوروبية.

ب - إنخفاض أسعار الغاز الجزائري: تواجه الجزائر تحديات عديدة في مجال تجارة الغاز الطبيعي، في ظل إنخفاض الأسعار في السوق الحرة، وإشتداد المنافسة خاصة من روسيا والنرويج، إضافة إلى سعي الدول الأوروبية إلى تقليص التبعية الطاقوية خصوصا في ظل تواجد منتجين جدد مثل قطر، ليبيا وإيران، وفي ظل هذه الظروف فإن الحفاظ على أسعار الغاز الجزائري الموجه إلى أوروبا أمر صعب للغاية، حيث خسرت سوناطراك التحكيم لدى غرفة التجارة الدولية في النزاع بينها وبني شركة "إيدسون" الإيطالية بسبب بند يسمى

الإضطراب بموجب العقد الذي ينص على مراجعة السعر القاعدي عندما يكون هناك تغير في الأوضاع الإقتصادية ، كما قامت المجموعة الطاقوية الإيطالية "إيني" بعقد اتفاق مع شركة سوناطراك يقضي بتخفيض كميات الغاز التي توردها الجزائر لإيطاليا، في إطار برنامج إعادة التفاوض على الأسعار، كما طالبت الشركة الإسبانية للغاز الطبيعي "فينوسا" بخفض أسعار الغاز الجزائري مراعاة لمستجدات السوق. (hadjam, 2019, p. 05)

4.4.أزمة الثمانينات الغذائية وأزمة الزيت والسكر في 2011 في الجزائر وتأثير الأزمات الغذائية على الإستقرار الإجتماعي:

عرفت الجزائر عدة تقلبات في أسعار المحروقات مند إستقلالها كان لها الأثر البالغ في نشوء أزمات إقتصادية ومنه أزمة غذاء حادة، كانت أبرزها أزمة نهاية الثمانينات حيث إنهارت أسعار النفط ودخل الدولة في أزمة إحتجاجات داخلية مربكة على غرار الكثير من الدول العربية، أثرت فيما بعد على كيان الدولة السياسي حيث سميت بثورات الخبز، هذا ما عجل بسلسلة إصلاحات إقتصادية لتدارك العجز الإقتصادي وتنويعه، ومنه محاولات لحلحلة مشكل العجز الغذائي .

في هذا السياق يشير الصحفي والكاتب عثمان لحياني إلى أسباب إنتفاظة أكتوبر 1988 ويربطها بتدهور الأوضاع الإجتماعية (لحياني، 2017) على رأسها الغذاء نتيجة تراجع كبير في مداخيل المحروقات التي تعتمد عليها الجزائر في إقتصادها المستورد في تلك المرحلة.

وتعتبر الأزمة الثانية التي تدل بشكل مباشر على الإرتباط الشديد بين الأزمة الغذائية والإستقرار الإجتماعي والتي تعرف بأزمة الزيت والسكر في 2011 ، حيث جاءت على شكل أزمة فجائية نتيجة تراكم التدمر من إرتفاع أسعار السلع الغذائية على رأسها الزيت والسكر، وقد حاولت الحكومة إحتواءها حيث أعلنت الحكومة الجزائرية بعدها يوم السبت خفض الرسوم على بعض السلع الغذائية الأساسية بنسبة 41% في محاولة لإحتواء الإضطرابات التي تشهدها البلاد بسبب إرتفاع أسعار السلع الإستهلاكية. وكانت أعمال العنف التي إندلعت في الخامس من يناير/كانون الثاني الجاري قد أسفرت عن سقوط ثلاثة قتلى و400 جريح بحسب مصادر رسمية. (فرانس24، 2011).

ودخلت القنوات الإعلامية ذات الصيت الواسع على الخط منها قناة الجزيرة القطرية التي وصفت الحدث ب"الثورة" وأوعزت ذلك إلى إستغلال المستوردين لعدم وجود المراقبة وتسقيف الأسعار في السوق، في حين المستوردين لهذه المادة يردون بأن سبب الإرتفاع يعود لإرتفاع المواد هذه في السوق الدولية وتظيف الجزيرة أن أهمية القضية جعلت الأمن العسكري يتدخل (موفق، 2011) .

خاتمة:

يبقى الأمن الغذائي في راهنيته موضوع مهم مرتبط بأمن الدولة وحاجات الأفراد الأساسية التي تتطور مع تطور وزيادة البنية السكانية ولاحظنا كيف أن الرهان الأكبر أمام الدولة الجزائرية هو فك الإرتباط بين سعر برميل البترول وغذاء الفرد الجزائري بتسطير برنامج مضبوط برقابة خبراء الغذاء والفلاحة وليس سياسيين ونجمل خاتمة دراستنا بإستعراض النقاط التالية:

- إستمرار الإعتماد في تمويل التغذية على عائدات المحروقات يخلق الإنكشافية في الأمن الغذائي الجزائري.
- صفة الإضطراب في الأسواق العالمية للنفط والغاز وإرتابط التنمية المحلية والتغذية بسعر مرجعي للمحروقات يعتبر خطر دائم يهدد الدولة الريعية.

- تصادف الأزمات السعرية العالمية للنفط والغاز وإرتفاع أسعار السلع الإستراتيجية في الأسواق العالمية هو الذي يخلق أزمات الغذاء الحادة.
- الخطر الأكبر في أزمة الغذاء هو في وجود ظروف سياسية غير مستقرة مثل أزمة الثمانينات في الجزائر مما يصعب على الدولة تقسيم مقدراتها على عدة جبهات.
- تسييس المطالب التغذوية هو مكمن الخطر فتتحول المطالب من قبيل السياسات الدنيا إلى قضية سياسة عليا مع مايصحبها من تنازلات من النظام ، مثل أزمة الثمانينات حيث انتقلت المطالب الإجتماعية وعلى رأسها غلاء المعيشة إللى ظغط سياسي .
- إفتراض أن الصدمات البترولية العالمية تؤثر على توطين الغذاء في الجزائر بشكليه المحلي والمستورد صحيحة في جزئها الثاني حيث أن الصدمات البترولية تنقص من حجم العائد المالي وبالتالي يصعب على الدولة مباشرة عقود شراء السلع الغذائية الإستراتيجية كالقمح والحليب لكنه من جهة أخرى يدفع المنتج المحلي للغذاء إلى العمل أكثر لزيادة العرض الناقص فيتطور إنتاج الفلاحة االمحلية .
- إن التحرر من التبعية للنفط في تمويل الغذاء وتحقيق أمن غذائي سيترك المجال للتوجه لتقوية سياسات الدولة العليا الأخرى كالأمن العسكري لأن الأمون كل متكامل .

توصيات الدراسة:

من خلال دراستنا حول التبعية للمحروقات وخطر إستمرار ذلك على الجبهة الإجتماعية نتيجة الأزمات الغذائية إرتأينا أن نقدم بعض التوصيات :

- وجوب إعتبار الأمن الغذائي من قبيل السياسات العليا وإعطائه أهمية كبرى لأنه يؤثر في كل الأمون الأخرى ، خاصة الأمن السياسي والإجتماعي والسيادة بإعتبارالغذاء أداة مساومة .
- تنمية الأرياف عن طريق توفير سبل العيش الحسنة لهم لحد الهجرة إلى المدينة من خلال توفير مناصب الشغل وتخفيف الفقر ونشر الوعي.
- وضع إستراتيجيات فعالة لمواجهة التحديات المناخية والحد من الآثار المناخية السلبية من خلال الحفاظ على الثرو ة المائية المتأتية من الأمطار والعمل على حفظها للإستفادة منها في سقي الأراضي الزراعية للتخفيف من نقص المياه في فترات الجفاف.
- إستخدام التقنيات الزراعية الحديثة، التي تشمل الهندسة الوراثية والمكننة لتحسين الانتاج وخفض التكاليف وتطوير نوعية المنتجات الزراعية.
- إستصلاح أكبر عدد ممكن من الأراضي الزراعية لزيادة الإنتاجية الزراعية للوصول لتحقيق الإكتفاء الذاتي الغذائي وسد الفجوة الغذائية، لأنه كما رأينا الجزائر من أكبر المستوردين للغذاء .
- زيادة الإرشاد الزراعي ورفع الوعي لدى الفلاحين وإستعمال البحوث والدراسات والتكنولوجيا الحديثة.
- وجوب الإستغلال العقلاني للموارد البترولية وتوجيهها لخلق قطاع زراعي مستدام.
- مراقبة المحاصيل الإستراتيجية إنتاجا وإستيرادا .
- وضع نظام إندار ومراقبة لإستطلاع إنسياب وتوفر المواد الغذائية في السوق لتجنب الإحتجاجت حول الغذاء

قائمة الهوامش والمراجع:

باللغة العربية:

أولا–الكتب:

تيري لاين كار .2005.لعنة النفط دليل الطاقة والتنمية ،معهد المجتمع المتفتح ، نبويورك .

كريمة كريم جودة عبد الخالق. (2016). الأمن الغذائي العربي ثنائية الغذاء والنفط (الإصدار ط1) ،لبنان، العربي للأبحاث ودراسة السياسة .
سليم سعداوي. (2008). الجزائر و منظمة التجارة العالمية معوقات الإنضمام وآفاقه. الجزائر: دار الخلدونية.

ثانيا –الدوريات والملتقيات

بحث في مجلة محكمة:

براهيمي بن حراث حياة ، بلبيوض خديجة .(2018).أثر عدم إستقرار أسعار النفط على الفجوة الغذائية في الجزائر ، دراسة تحليلية قياسية من 1973-2016، المجلة الدولية للدراسات الإقتصادية ، العدد الثالث ، المركز الديمقراطي العربي ، برلين ، ألمانيا .
حاكمي بوحفص. (2015). تنوع الإقتصاد وآفاق فك الإرتباط بالنفط دراسة حالة الجزائر. *مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات بجامعة وهران* (العدد الثالث)، صفحة .
مزوري الطيب. (جوان، 2014). برنامج التنمية الفلاحية في دول المغرب العربي بين واقع معالجة المشكلة الثنائية الغذائية (الامن الغذائي. الفجوة الغذائية) وتحديات النضام التجاري المتعدد الاطراف. *مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية* .

بحث أو ورقة عمل في مؤتمر:

صالح صالحي. (2001). الآثار السلبية لإنظمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية ودور الدولة في التأهيل الإقتصادي، الملتقى الدولي الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سطيف: جامعة فرحات عباس.

ثالثا–المواقع الالكترونية:

بريتيش بتروليوم، آفاق مستقبل الطاقة حتى عام 2035 (2014). لندن:http://www.bp.com ،15/11/2018.
تقرير إحصائيات التجارة الخارجية الجزائرية، المديرية العامة للجمارك، المركز الوطني للإشارة ونضام المعلومات للجمارك لفترة ثمان أشهر الأولى من 2018:https://www.douane.gov.dz / 2018/07/23 ،سا08.
لجنة الأمن الإنساني، *تقرير لجنة الأمن الإنساني*، (2003):
https://www.un.org/securitycouncil/ar/content/secretary-generals-reports-submitted-security-council-200320/03/2017
وكالة الطاقة الدولية، *توقعات الطاقة في العالم*. باريس (جوان 2010) 12/05/1019: www.ana.com

القنوات التلفزيونية:

قناة فرانس 24، الحكومة تخفض أسعار الزيت والسكر في محاولة لإحتواء الإظطرابات ، 2011، 2011/01/08، 20:12سا.
قناة الجزيرة ، إرتفاع الأسعار يلهب الشارع الجزائري ، 2011،06/01/2011.

الجرائد:

عثمان لحياني ، أكتوبر الجزائر 1988 ربيع لم يزهر ،2017، العربي الجديد الإلكترونية ،2017/10/08.

باللغات الأجنبية :

Livres:

Hazem - Beblawi و ،Giacomo Luciani .(1987) .*The rentier state* .london :London: groo; helm.
Michael Redclift Edward A .(2002) .*Human security and the environment* .Edward Elgar Publishing, British.
Ricardo Soares De Oliviera .(2007) .*Oil and Politics in the Gulf of Guinea*) .Columbia University Press ،usa.

Terry Mokinley .(2005) .What is The Dutch Disease Always a Disease The Macroeconomic Consequences Of Scaling. UP ODA, Intrnational.Poverty Centre,2005.

Revues:

Corden et Neary .(2012) .booming sector and de-industrialisation in a small open economy .*The Economic Journal ، Vol. 92* , No 229,0890

Ola Olsson" .Conflict Diamonds) ."،Goteborg University ،*Working Paper in Economics*) no.86 ،(p13.

Conférences:

Philip Hiroshi Ueno .(2010) .can Dutch disease harm the export performance of Brazilian .Imperial College London Business School ، the Summer Conference on Opening Up Innovation . london: Imperial College London Business School.

Sites electronique :

Concepts et cadres de la sécurité .fao .2011:www.fao .com .21/03/2017 .
statistique commerce extérieure d'Algérie centre national des transmissions et doianes (CNT.SID) L'annè 2015: https://www.douane.gov.dz/;23/04/2018;17h

Journals:

zehor hadjam .(2019) .Des contrats gaziers à long terme prochainement renouvelés .*el watan* .5 ،(1360)

ملاحق:

أولا- الجداول :

الجدول (01) يوضح نسبة الواردات الغذائية الجزائرية 2018.

جدول (02): بنية الواردات الغذائية الجزائرية لسنتي 2018/2017. جدول (03)يوضح المنحنى التصاعدي لاستيراد الغداء في الجزائر في الفترة (2005/ 2015).

ثانيا :الأشكال:

الشكل (02) تطور سعر برميل النفط بالدولار الامريكي خلال الفترة (2016–1973) .

الشكل (01) مخطط توضيحي للمرض الهولندي .